الفصل الثالث : النتائج المترتبة عن تقديم المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني – دراسة حالة مصر–

تمول الجهات الأجنبية سواء دولا أو منظمات مشاريع وأنشطة العديد من جمعيات المجتمع المدني في مصر، وقد ساعدها ذلك على إنجاز مشاريع تنموية وأنشطة ثقافية وعلمية في غاية الأهمية، فالجمعيات ذات الإشعاع الوطني وحتى الإقليمي ليست تلك التي تجند أعضائها ومواردها الذاتية من أجل القيام بمبادرات مدنية وإنما تلك التي لها خبرة بأشكال وطرق وشروط الحصول على الدعم المالي إما من طرف الحكومات أو المنظمات والدول الأجنبية، وقد ارتفعت في السنوات الأخيرة بعض الأصوات المعارضة لحصول منظمات المجتمع المدني المصري على المنح والمساعدات من الخارج لكونه يفقد هذه الأخيرة استقلاليتها تجاه سياسات الدول المانحة للدعم مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا... ، غير أن بعض المواقف الأخرى ترى بأن الدعم المالي الأجنبي وبالرغم من بعض الأهداف التي تسعى الجهات الرسمية والمنظمات الأجنبية إلى تحقيقها بواسطته، يمكن التحكم فيه وتوجيهه لخدمة أهداف المجتمعات المحلية، سيما وأن هذه المجتمعات تعاني من مشاكل ملحة يحتاج تجاوزها إلى موارد مالية مهمة لا تتوفر لأغلب الدول النامية بما فيها مصر ، وسنحاول دراسة هذه الاشكالية بعد التعرف على نشأة وتطور المجتمع المدني المصري وأهم مكوناته من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مراحل تطور المجتمع المدني المصري

المبحث الثاني: مكونات المجتمع المدني المصري

المبحث الثالث: تاريخ منظمات المجتمع المدني المصري مع المنح والمساعدات الأجنبية

المبحث الرابع: مخاطر المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني في مصر

المبحث الخامس: المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني المصري بين مؤيد ومعارض

المبحث الأول: مراحل تطور المجتمع المدني المصري

يكاد يتفق غالبية الباحثين في نشأة المجتمع المدني المصري بأشكاله الحديثة على أنها يرجع إلى عصر محمد علي، ويرى رفعت السعيد أنه ربما كانت الصيحة التي أوردها الشيخ رفاعة الطهطاوي في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" والتي قال فيها: إن للرأي العمومي سلطاناً قاهراً علي قلوب الحكام، كانت هي الدعوة الأولى في العصر المصري الحديث لتحريك الرأي العام وتنظيمه، ومن بدايات الجنين المصري الحديث للمجتمع المدني، لقد عرفت مصر ما قبل عصر محمد علي أشكالاً عدة من المنظمات البدائية التي عبرت عن شكل ما من منظمات المجتمع المدني، كان هناك نظام الطوائف وشيوخ الحرف وفتوات الحارات الذين يفرض بهم سكان الحارة مهابتهم علي الآخرين ويحمون أنفسهم بهم،[1] ومن هذا الرأي سعد الدين إبراهيم حيث يقول "تمتد جذور العمل التطوعي في مصر إلى عمق التاريخ بحكم طبيعة البلاد الزراعية التي جعلت من نظام التآزر ومساعدة الناس بعضهم لبعض جزء لا يتجزأ من حياتهم العادية خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث،[2] ويمكن أن نلخص تطور المجتمع المدني المصري كالآتي:

1- المرحلة الأولى: في القرن 19م

وبدأت هذه المرحلة في القرن التاسع عشر وامتدت حتى بدايات القرن العشرين، وهي الفترة الذهبية للمجتمع المدني بصفة عامة، وللجمعيات الأهلية بصفة خاصة، إذ شهدت نمو في عدد الجمعيات الأهلية، تزامن مع زيادة وعي المجتمع بأهمية دورها، ووجود نخبة مثقفة توافرت لها الفرصة لقيادة العمل الأهلي–حتى وإن كانت متأثرة بالغرب– إلا أنها استطاعت أن تقوم بدور فعال في النهوض بالمجتمع الأهلي في مصر، وبالإضافة لما سبق فقد ساد مناخ سياسي مشجع على إنشاء الجمعيات الأهلية، مما مهد الطريق أمام الجمعيات الأهلية لتلعب دوراً محور في الحياة السياسية، وتجسد هذا المناخ في حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات الأهلية، وكان لبعضها دوراً محورياً في حشد الجماهير في أوقات الأزمات، وفي الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي لمصر.[3]

---

[1] حازم عبد الحاكم عبد اللطيف العيسوي ، " الجمعيات الأهلية نموذج لمنظمات المجتمع المدني في مصر " . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 49 ، أفريل 2011 ، ص 567 .

[2] نفس المرجع ، ص 568 .

[3] إنجي محمد عبد الحميد ، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر . القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2010 ، ص 133 .

ومن ملامح بدايات المجتمع المدني خلال هذه المرحلة بإيجاز نجد: –

1– تأسيس العديد من الجمعيات السياسية، التي كانت أقرب إلي التنظيمات السياسية السرية، من أبرزها جمعية مصر الفتاة في الإسكندرية 1879 والتي ضمت عناصر من المتعلمين الذين تأثروا بأفكار جمال الدين الأفغاني مثل أديب إسحق وسليم النقاش.

2– تأسيس سلسلة من الجمعيات الأهلية كان أولها الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام 1821، "والجمعية اليونانية بالقاهرة" عام 1856، "وجمعية المعارف" عام 1868، وقد عينت بالتأليف والطباعة والنشر، وانضم إليها كثير من قادة الفكر في مصر في ذلك الوقت وبلغ عدد أعضائها 660 عضواً، ثم الجمعية الجغرافية عام 1875، "والجمعية الخيرية الإسلامية الأولى" عام 1878، وكان الدافع إلى تكوينها وطنياً دينياً، حيث تنبه بعض العلماء من المسلمين وكبار المصريين إلي طغيان النفوذ الأجنبي وتدخل الأجانب في شئون البلاد واستئثارهم بالنواحي الاجتماعية والثقافية، وأحسوا بما وراء ذلك من أهداف استعمارية خطيرة علي الدين وكيان الوطن. وكان من أغراض هذه الجمعية تأسيس المدارس الوطنية لتعليم البنين والبنات وإعانة الفقراء. ثم في عام 1891 تأسست (جمعية التوفيق القبطية)، ومن أغراضها رعاية الفقراء ودفن موتاهم، وفي عام 1892 قامت (الجمعية الخيرية الإسلامية الثانية) التي حملت محل الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى، كذلك شهدت هذه الفترة معارضة البعثات التبشيرية والتي جعلت المصريين مسلمين وأقباط يرفضون هذا الأمر مما شجعهم علي إنشاء عشرات المنظمات الأهلية ذات السمة الدينية.[1]

3– ويرجع ظهور الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع المصري إلي أوائل القرن التاسع عشر، نتيجة لتطور المدينة وتعقد المشكلات الاجتماعية، وقدوم بعض العناصر الأجنبية إلي البلاد، وظهور الحاجة إلي التجمع المنظم لتوفير الخدمات الاجتماعية –تحقيقاً لأغراض محددة– فتكونت بعض الجمعيات الأجنبية والوطنية،

4– إن الطوائف العمالية تمثل بذور النقابات، وقد كانت تهيمن عليها السلطة المركزية وتحصل منها الضرائب بطريقة فعالة، و نجد هذه الخصوصية التمركزية لمصر كدولة، إن نمو المشروعات الصناعية

[1] محمود محمد رياض عبد العال ، المجتمع المدني والتنمية في مصر . على الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=506349 ، 26/07/2017 ، على الساعة 01:12 .

الحكومية منذ بداية عهد محمد علي، قد أدي إلي تكوين "طبقة عمالية" أجيرة وذلك خلال فترة قصيرة للغاية. فحوالي 34.000 عامل انتقلوا للصناعة خلال 24 سنة بين 1816 و 1850.

5- إن بذور تأسيس الجماعات المهنية أو النقابات المهنية يعود أيضاً إلي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وقد كان المحامون أمام المحاكم المختلطة أسبق من غيرهم في هذا الشأن حيث أنشأوا نقابة لهم في مارس 1876، أمام المحامون أمام المحاكم الأهلية فقد أنشأوا جماعتهم في فبراير 1886 .

6- كذلك هذه الفترة ومع نهاية القرن التاسع عشر شهدت "البذور الجنينية" للجمعيات التي تتبنى حقوق المرأة (جمعية المعونة النسائية 1895 وغيرها) والمنتديات الثقافية التنويرية للمرأة (الصالونات الأدبية...).[1]

2- المرحلة الثانية: ما بين 1900 - 1923

وتسمى مرحلة التهيؤ لانطلاق المجتمع المدني بوجه عام، إذ إنها قد شهدت تطوراً في البنية الأساسية للمجتمع المدني سواء من حيث الحجم أو من حيث امتداده إلي أقاليم مصر المختلفة، كما شهدت تطوراً في النقابات العمالية وميلاد أول نقابة للمحامين 1912، وكذلك فإن هذه المرحلة قد صاغت القضايا محور اهتمام المجتمع المدني ومن أبرزها الاستقلال والدستور والمرأة، كما شهدت هذه المرحلة تطوراً في حجم الجمعيات الأهلية مع تنوع الأنشطة والمجالات فبلغ عدد هذه الهيئات التي أسست في الربع الأول من هذا القرن 195 هيئة بنسبة 6% إلي مجموع الهيئات.

وعن العمل النسائي في هذه الفترة فقد شهد تطوراً ملحوظاً يرتبط بمحاولات أكثر نضجاً لتنظيم هذا العمل في إطار تطوعي أولها عام 1902 حينما أنشئت جمعية الشابات المسيحيات وهي تهدف لتقديم خدمات تثقيفية وعلمية، وفي عام 1908 كانت جمعية الشفقة بالأطفال وكان نشاطها ينصب على رعاية الأطفال من الفقراء واليتامى، وفي عام 1911 جمعية خريجات الجامعة الأمريكية وانشئت في مدينة القاهرة لنصرة تعليم الفتاة المصرية وهي جمعية ثقافية أدبية، وعام 1914 جمعية الاتحاد النسائي التهذيبي.

[1] أماني قنديل ، التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر . على الموقع الالكتروني http://www.acrseg.org/32498 ، 27/07/2017 ، على الساعة 00:14 .

أما عن النقابات فكان ميلاد أول نقابة مهنية وهي نقابة المحامين سنة 1912 وأهم ما يمكن طرحه بخصوص نقابة المحامين هو اتجاهها منذ بداية تأسيسها إلي لعب دور سياسي، وقد كان عدد المسجلين فيها عام 1912 حوالي 613 وارتفع عام 1917 إلي 791 محامياً.[1]

والواقع يشير إلي أن اهتمام مؤسسات المجتمع المدني في تلك المرحلة أنصب على الاستقلال والدستور والحركة النسائية دون إغفال للقضايا الاجتماعية.

3-المرحلة الثالثة: ما بين 1923- 1952

تبدأ هذه المرحلة بإصدار دستور 1923 والحصول علي الاستقلال المشروط عن بريطانيا، وهو الأمر الذي انعكس علي مؤسسات المجتمع المدني، لقد أتاح دستور 1923 إنشاء المزيد من الجمعيات الأهلية وذلك لكفالته العديد من الحقوق والحريات والتي كان من أهمها حرية وحق تكوين الجمعيات واشترط أن تكون سلطة حلها في القضاء وذلك في ضوء المواد 54 و 80 من القانون المدني مما ساعد على تحرر الجمعيات الأهلية وزيادة انتشارها حتى سنة 1945،[2] وتم في هذه المرحلة إنشاء أول مدرسة للخدمة الاجتماعية بمدينة الإسكندرية عام 1936، وتلتها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة 1937، وبإنشاء هاتين المدرستين، وتخرج أول فوج من الإخصائيين الاجتماعيين عام 1940، بدأ النشاط الاجتماعي يدخل مرحلة جديدة من التنظيم والتوجيه الفني علي أسس علمية، وأصبح من الممكن القيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية علي أسس فنية وموضوعية.

وكان عدد المنظمات غير الحكومية عند نهاية القرن التاسع عشر حوالي 65 منظمة وبحلول عام 1925 قفز العدد تقريباً خمس مرات ليصل إلي 300، وفي عام 1950 وصل إلي 3000 منظمة غير حكومية، أغلب هذه المنظمات كرست اهتمامها الأول إلي تقديم الخدمات، وبمعنى آخر جمعيات رفاهية لاحقاً، البعض أسسوا لأداء مهام تطويرية، وبمرور الوقت أصبحت معروفة كجمعيات تنمية مجتمع.

وفي عام 1939 أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية وقد تضمنت اختصاصاتها أن تتولي شئون الخدمة الاجتماعية، وأعمال البر والإحسان فقد أولت هذه الوزارة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية عنايتها وعملت علي تشجيعها، ومدها بالمعونات الفنية والمالية التي تساعدها علي تحقيق

[1] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .
[2] وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان ، التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني في مصر: رؤية واقعية وتوصيات . القاهرة : ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، 2016 ، ص 03 .

أغراضها وتوسيع نشاطها، فزاد عدد الجمعيات والمؤسسات ونمت العضوية فيها ووضع دورها في توفير الخدمات الاجتماعية التي تتطلبها ميادين الرعاية الاجتماعية، وفي عام 1945 أصدرت الوزارة القانون رقم 49 والخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية، وجسد عام 1951 قمة تدخل الدولة في شئون الجمعيات الأهلية لاعتبارات سياسية وأمنية، إذ تم إصدار قانون 66 الذي جعل الجمعيات الأهلية الدينية تحت سيطرة وزارة الداخلية، وجاء ذلك كرد فعل علي تزايد حجم الدور الذي تلعبه جماعة الإخوان المسلمين، وما حققته من التأييد الشعبي.[1]

وفي عام 1941 تم إنشاء نقابة الصحفيين وكانت ثاني نقابة مهنية يتم الاعتراف بها وإصدار قانون لها بعد نقابة المحامين، وفي عام 1951 صدر قانون رقم 133 الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وبعد ذلك بـ 4 سنوات صدر القانون رقم 349 لسنة 1955 بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين، وأنشأت نقابة المهندسين عام 1946، ونقابة الأطباء البشريين عام 1949، ونقابة أطباء الأسنان عام 1949، ونقابة الصيادلة 1949، ونقابة الأطباء البيطريين عام 1949.[2]

أما عن الحركة النسائية خلال فترة العهد الليبرالي، فقد شهدت أعلى تصعيد لها في تاريخ مصر خلال القرن العشرين، فقد تأسس الاتحاد النسائي 1923، وتبني جداول أعمال به مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية وأيضاً مطالب تشريعية، و شهدت تلك الفترة وجود عدد هائل من الجمعيات النسائية ومنها جمعية العمل لمصر عام 1924 ، جمعية نهضة السيدات عام 1924 ، جمعية الشابات المصريات وأمهات المستقبل 1929 وغيرها.[3]

هذه المرحلة نجدها خصبة لنمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني والتطور الهائل في البنية الأساسية للمجتمع المدني، واستجابة عالية من جانب المؤسسات المدنية لقضايا واحتياجات المجتمع والتفاعل مع القضايا القومية والتيارات الفكرية والسياسية والتأكيد علي الهوية والانتماء.

4 – المرحلة الرابعة: ما بين 1952– 1970

بدأت بتعرض المجتمع المدني في مصر إلى انتكاسة كبرى عندما أُصدر قرار حل الأحزاب السياسية من قبل الرئيس جمال عبد الناصر وإنشاء تنظيم سياسي واحد تطور من كونه هيئة تحرير ثم

[1] إنجي محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 134 .
[2] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .
[3] المرجع نفسه .

اتحاد قومي إلى أن وصل إلى الاتحاد الاشتراكي،[1] إن النظام الجديد لثورة يوليو 1952 قد تعامل مع مؤسسات المجتمع المدني كلها من منظور شامل لتصفية هذه المؤسسات من جانب وتحقيق المساندة للنظام الجديد من جانب آخر بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية، وكان من قراراته إلغاء الوقف الأهلي وهو إحدى الصيغ التاريخية القديمة للمبادرات الأهلية التطوعية وفي عام 1956 صدر القرار الجمهوري رقم 384 الذي ينص علي إلغاء المواد 54– 80 التي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية وهو ما يعد تراجعاً تشريعياً عن مرحلة العهد الليبرالي، ثم صدور القانون رقم 152 لسنة 1957 ليفرض بيع الأراضي الزراعية الموقوفة علي وجهات البر العام إلى الإصلاح الزراعي ليملكها صغار الفلاحين، وهو قرار وإن كان يوسع من قاعدة الملاك الزراعيين، فهو من منظور فلسفة الأوقاف تدخل من جانب الدولة في إرادة الوقف الأمر الذي يتناقض مع هذه الفلسفة وفي عام 1964 صدر القانون 32 لسنة 1964 والذي تضمن 3 أبعاد هامة أثرت سلباً علي العمل الأهلي، وهي رقابة الدولة علي تأسيس الجمعيات ورقابة الدولة السابقة واللاحقة على نشاط الجمعيات، وحقّها في حلّ الجمعيات أو دمجها.[2]

أما عن الحركة النسائية المتمثلة في اتحادات وجمعيات وتحول الاتحاد النسائي المصري إلي جمعية رعاية اجتماعية، كما تم حل لجنة الوعي الانتخابي للمرأة، وتم حل الاتحاد القومي النسائي عام 1959، بالإضافة إلي حل التنظيمات اليسارية والإسلامية وحل جماعة الإخوان المسلمين عام 1955، وفي تلك الفترة قامت نقابة الزراعيين 1954، ونقابة المعلمين 1955، ونقابة السينمائيين 1955، ونقابة المهن التمثيلية 1955، نقابة المهن الموسيقية 1955، نقابة التجار 1964.[3]

والواضح أن هذه المرحلة حدث فيها هيمنة للدولة والتنظيم السياسي الواحد وانكسار المجتمع المدني، وبالنسبة للجمعيات الأهلية فلم تبد أي مقاومة أو اعتراض على تلك السياسات إلا فيما ندر، واتبعت الجمعيات الأهلية سياسة الالتفاف حول الوضع القائم، بتجنب العمل في المجالات التي تمثل تهديداً للأمن القومي– من وجهة نظر الدولة – وفي المقابل سمحت الدولة لتلك الجمعيات بالعمل وتطبيق أجندتها، طالما لم تتجاوز الخطوط الحمراء، والتي لم يرد ذكرها بشكل واضح وإنما فهمت ضمناً من قبل الجمعيات نفسها.[4]

[1] وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص 05 .
[2] أماني قنديل ، " يوميات يوليو: المجتمع المدني في خمسين عاما 1952 - 2002 " . الأهرام ، السنة: 126، العدد: 42235 ، 2002/07/26 .
[3] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .
[4] إنجي محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 136 .

5 – المرحلة الخامسة ما بين 1970– 2011

كانت وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولي الرئيس محمد أنور السادات في مطلع السبعينات انفراجة كبيرة للمجتمع المدني حيث أصدر السادات قرارين من أهم القرارات بتاريخ المجتمع المدني في مصر وهما قرار التحول نحو التعددية السياسية المقيدة وسياسة الانفتاح الاقتصادي،[1] واللذان ساعدا على ازدياد جمعيات العمل الأهلي وفتح المزيد من فرص حصولها على تمويل أجنبي، وشهد المجتمع المصري العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في دعم الميل العام للتدين وزيادة الأفكار الدينية فقد تزايد لجوء النظام السياسي لتوظيف الدين في محاولة دعم شرعيته خلال صراعه مع القوي الناصرية واليسارية، وهي العملية التي بدأت باعتبار الشرعية الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع والبدء في حوارات مع قيادات الإخوان، وسياسة الانفتاح التي تبنتها السلطات المصرية تم بموجبها تغيير التوجه المالي للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر وارتبطت هذه الفترة بنمو رؤوس الأموال الصغيرة التي كانت موجودة في ظل النظام الاشتراكي وتحولها لرؤوس أموال كبيرة وظهور طبقة ثرية في مصر كانت قد اختفت بعد الثورة عام 1952 نتيجة لبدء ازدهار النظام الرأسمالي في مصر.

ولقد انعكست التحولات والمتغيرات السابقة مجتمعة على حركة المجتمع المدني في مصر خلال العقود الأخيرة، وامتد ذلك إلى بنية المجتمع المدني والثقافة المدنية، والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية التي نشطت في المؤسسات المدنية، وكذلك القوى السياسية الصاعدة، وطبيعة القضايا وأولوياتها، فشهدت الساحة تطوراً كمياً ونوعياً فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية التي اتجه متوسط نموها إلى التزايد خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فقد ارتفع من 7593 جمعية عام 1976 إلى 13.239 جمعية عام 1993 ثم إلي حوالي 16 ألف جمعية في الألفية الجديدة، ومن المنظور النوعي اتجهت جمعيات التنمية في التزايد وظهرت أنشطة الدفاع والمناصرة لقطاع من الجمعيات اهتم بالمرأة وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وغير ذلك من الفئات الهشة، كما ولدت جماعات رجال الأعمال في السبعينيات وارتفع عددها من اثنين فقط إلى 17 جماعة لرجال الأعمال في مطلع الألفية الجديدة.[2]

وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال التطور الذي لحق بمنظمات حقوق الإنسان منذ ميلاد أولاها عام 1983، حيث بلغت كثيراً 32 منظمة لحقوق الإنسان تهتم بالدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية

[1] وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص 05 .
[2] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .

والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى مراكز الدفاع القانوني عن بعض الفئات اللافت للاهتمام خلال تلك الفترة وبإيجاز شديد، أن التطور الذي لحق بالمنظمات الأهلية وبوعيها بذاتها ودورها، وفي ظل الخطاب السياسي إلى تأكيد فعاليتها في التنمية وإلى مبدأ الشراكة لم يرتبط في الوقت المناسب بتعديلات تشريعية مواكبة وكان القانون 153 لسنة 1999 هو أول إصلاح تشريعي لأوضاع الجمعيات الذي استمر سارياً حوالي ستة أشهر، وكان العودة إلي القانون 32 لسنة 1964 مرة، ثم صدور القانون رقم 84 لعام 2002.[1]

أما عن النقابات المهنية فنجد نقابة الاجتماعيين 1974، ونشأة نقابة المهن التطبيقية 1976، نقابة مصممي الفنون التطبيقية 1976، نقابة الفنانين التشكيليين 1986، نقابة مهنة التمريض 1986، نقابة المرشدين السياحيين 1993، نقابة محفظي القرآن الكريم 1993، نقابة الرياضيين 1987، نقابة مستخلصي الجمارك 1994، نقابة العلاج الطبيعي 1994 ومن ثم وصل عدد النقابات المهنية إلى 24 نقابة مهنية بإجمالي أعضاء يضم حوالي 3 ملايين ونصف المليون عضو،[2] أما عن الغرف التجارية والصناعية تضم ما يقرب ثلاثة ملايين عضو وتعكس مصالح القاعدة العريضة من أصحاب الأعمال.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين، وعلى أعتاب الألفية الثالثة، كان إجمالي عدد المنظمات الأهلية 16 ألف منظمة، وهي فترة تزايد فيها "زخم" المتغيرات الخارجية حيث توالت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة من مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، إلى مؤتمر القاهرة للسكان 1994، ومؤتمر المرأة العالمي في بكين 1995، وقمة العالم للتنمية الاجتماعية وغير ذلك من مؤتمرات عالمية، كانت المشاركة المصرية ملحوظة وتزايد التفاعل مع المؤسسات الأجنبية.. من جانب آخر كانت هذه المرحلة هي التي شهدت تأسيس سلسلة من منظمات حقوق الإنسان (منظمتين فقط في الثمانينيات) كما شهدت نفس المرحلة "صحوة" العمل النسائي الحقوقي، ومناقشة العنف ضد المرأة، وتغيير تشريعات الأحوال الشخصية... وكانت أيضا فترة شهدت اهتمامًا كبيرًا بقضايا البيئة.

ووصف عهد مبارك بعهد العداء لمنظمات المجتمع المدني، لتعرضها لقوانين مقيدة لعملها ، فقانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 أعطى سلطة واسعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تمكنها من تنظيم وحل الجمعيات ومراقبة مصادر تمويلها، وحرم هذا القانون على الجمعيات أن تمارس أي نشاط سياسي

[1] أماني قنديل ، " يوميات يوليو: المجتمع المدني في خمسين عاما 1952 - 2002 " ، مرجع سابق .
[2] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .

أو نقابي ، بالإضافة إلى إعطاء الحق للسلطة التنفيذية بحل المنظمات الأهلية بقرار إداري، إذا تعارضت أنشطتها مع الآداب العامة أو النظام العام والمصالح القومية للدولة أو انتهكت التوافق الاجتماعي، ومن ضمن القيود التي فرضها القانون قيود على تلقي الهبات والمنح من الخارج أو الداخل، حيث استلزم المشرع موافقة الوزارة مسبقاً على أي منحة للجمعية تأتي من الداخل أو الخارج حيث نصت المادة 17 من القانون " للجمعية الحق في تلقي التبرعات ، ويجوز لها جمع التبرعات من الأشخاص الطبيعيين ومن الأشخاص الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون"، وفي جميع الأحوال لا يجوز لأية جمعية أن تحصل علي أموال من الخارج سواء من شخص مصري أو شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل، ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية، تلك الألفاظ التي وصفها ممثلو الجمعيات بأنها غير محددة الأبعاد حيث سمحت للدولة بحل أي جمعية إذا تجاوزت الخطوط الحمراء التي رسمها النظام الأمني، ودفعت تلك القوانين الجمعيات إلى القيام بالتسجيل كشركات لا تقع تحت طائلة قانون وزارة الشؤون الاجتماعية ، و حظرت القوانين في عهد مبارك على المنظمات تلقي التمويلات المحلية إلا بإذن من الحكومة، فاضطرت لقبول المعونات من وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتالي التبعية لسياستها.[1]

و نَصُّ القانون على رقابة التمويل الخارجي قد فجّر الخلاف بقوة بين قطاع من المنظمات والحكومة وكان اللافت للاهتمام الضغوط الخارجية الرسمية وغير الرسمية التي مورست بقوة على الحكومة المصرية، استنادا إلى "ضرورة احترام مصر للمعايير العالمية وفي مقابل معارضة القانون كان نهج الاستقواء بالخارج من بعض منظمات المجتمع المدني، وكان تأسيس عشرات من المنظمات الحقوقية الجديدة في إطار قانون الشركات المدنية... ومع اقتراب نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تمويل مشروعات قانون بديلة من جانب هيئة المعونة الأمريكية، وكذلك استمر التدفق التمويلي على المنظمات النشطة في مجال الأولوية من وجهة نظر الغرب وبطرق متعددة.[2]

وفي شهر أفريل 2004 تم تشكيل اللجان الفنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية وعدد 11 لجنة وتضم 91 عضواً، وفي ماي 2004 اقيمت انتخابات اتحاد الجمعيات الأهلية بالقاهرة لانتخاب 15 عضو من بين ممثلي أكثر من أربعة آلاف جمعية، والعام 2004 شهد جمعيات جديدة حيث تم الإعلان

[1] تامر عبدالحميد محمد مرتضى ، آثار التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس ، على الموقع الالكتروني http://democraticac.de/?p=28261 ، 2017/02/22 ، على الساعة 08:25 .
[2] أماني قنديل ، التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر ، مرجع سابق .

عن تأسيس أول تجمع للمنظمات المصرية لحقوق الإنسان في 27 ماي 2004، وإنشاء منبر الإصلاح الديموقراطي في العالم العربي في 27 جويلية 2004، وأول منظمة عربية لمناهضة التمييز في أول جانفي 2004، وأول مركز إخواني لحقوق الإنسان في فيفري 2004 مثل تحولاً راديكاليا في التوجه السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، كما اقيمت أمام محكمة القضاء الإداري أول دعوي من نوعها لإقامة جمعية خيرية شيعية في جوان 2004، كما تم إشهار جمعية الجنوب للتنمية وحقوق الإنسان في 28 أوت 2004 بعد مرور أكثر من عام من طلب إشهارها. وقضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بإشهار جمعية أولاد الأرض لحقوق الإنسان في 2004/2/28.[1]

كما شهدت أواخر هذه الفترة صدامات منظمات المجتمع المدني مع نظام مبارك عندما طالبت منظماته بمراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2005 ورفضها النظام الذي يحسب له في هذه الفترة قيامه بإنشاء المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان مع عدم الاستقلال عن الدولة، ولكنها محاوله لتفادي حالة الحرج من القضايا المطروحة في هذه الفترة، وفي 2010 حاول الحزب الوطني الحاكم الانفراد بمقاعد مجلس الشعب فقوبل الموضوع بمهاجمة منظمات المجتمع المدني ورفضه بعد انسحاب الإخوان من هذه الجولة مع بداية عرض بعض الانتهاكات الدستورية ورفض توريث الحكم لجمال مبارك وكانت أبرز الحركات معارضة لذلك حركة كفاية.[2]

6 – المرحلة السادسة: ما بعد ثورة 25 جانفي 2011 م

عمل المجتمع المدني في أعقاب الثورة على نشر ثقافة حقوق الانسان وتوعية المجتمع بمزايا نظام الحكم الديمقراطي و نشر مبادئ الفصل بين السلطات و العمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون ونشر ثقافة التسامح و قبول الآخر و التعددية السياسية و الحزبية و أهمية التداول السلمي للسلطة وعمل على فضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة والتعدي على الحريات العامة، ومناهضة ثقافة الإقصاء والنفي وإلغاء الآخر وتعزيز مفاهيم الوطنية و المواطنة وشروطها، مع تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطة و تشكيل الائتلافات للنضال في حالات محددة مثل إعلان حالة الطوارئ

[1] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .
[2] أسماء حجازي أبو اليزيد وآخرون ، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 2011 – 2016 . على الموقع الالكتروني http://democraticac.de/?p=46938 ، 2017/08/05 ، على الساعة 12:40 .

وقانون التظاهر، كما لعب دور هاما في مناقشة السياسات العامة مع المسؤولين الرسميين وإثراء النقاش بأفكار جديدة قد تغيب عن الخبراء المتخصصين.[1]

وشهدت هذه المرحلة ارتفاع عدد الجمعيات الأهلية التي تم تسجيلها بعد عام واحد من الثورة ليقترب من 5000 جمعية نتج عن حالة من الإقبال المجتمعي للمشاركة ، كما أن الحكومة الجديدة هي الأخرى في الفترة الانتقالية "تراخت" وتخلت عن المراقبة الأمنية للمؤسسين أو مراقبة الأهداف فحدث تصاعد كبير في عدد الجمعيات الدينية، ولأول مرة في تاريخ الجمعيات الأهلية في مصر يتم تسجيل هذا العدد في عام واحد ، ووصل مع نهاية عام 2014 إلى إجمالي عدد جمعيات يفوق 46 ألف جمعية أهلية،[2] و يلي الجمعيات من حيث الكم التعاونيات(الإنتاجية و الزراعية والإسكانية و الاستهلاكية) بإجمالي 13162 ثم أندية و مراكز الشباب بـ 5410 و النقابات المهنية و النقابات العمالية و الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بإجمالي عدد 46 نقابة و اتحاد، وربما تدل هذه الزيادة على عدة أمور منها:

- اتساع مساحة القبول و التسامح من جانب الحكومة و الإدارة السياسية لتسجيل هذا العدد من الجمعيات الأهلية .
- قدرات مادية (و ليس بشرية فقط) تتوافر كمصادر تنموية لهذه الجمعيات.
- نخب وقيادات جديدة – خاصة الشباب – تنخرط في هذه الأطر التنظيمية الجديدة.[3]

المبحث الثاني: مكونات المجتمع المدني المصري

تمثل منظمات المجتمع المدني في مصر ركنا مهما من أركان المنظومة الاجتماعية والسياسية، وقد كان لها دورا مؤثرا و بارزا في مرحلة ما قبل وأثناء وبعد الثورة، وجاء دستور 2014 ليؤكد ذلك ، فقام بوضع مادة للمجتمع المدني (المادة 75) والتي تحتوى على مجموعة من الأحكام التي تضمن له الحرية والفاعلية، وتتضمن حق المواطنين في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، ومنحها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، والنص على ممارستها لنشاطها بحرية، والتأكيد

[1] أحمد عبد الحليم أنيس وآخرون ، " ماهية دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي: جنوب افريقيا نموذجا " . بحث في إدارة المنظمات غير الحكومية ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الادارة العامة ، 2014) ، ص 32 .

[2] أماني قنديل ، التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر ، مرجع سابق .

[3] عزيزة عتروس ، " العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في النظم السياسية العربية " . رسالة ماستر في العموم السياسية ، (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014/2013) ، ص 113 .

على عدم جواز تدخل الجهات الإدارية في شئونها، وعدم جواز حلها، أو حل مجالس إداراتها، أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي، مع حظر إنشاء أو استمرار جمعيات، أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سريًّا، أو ذا طابع عسكري، أو شبه عسكري.[1]

ويتكون المجتمع المدني طبقا للقانون المصري من العديد من الأشكال وهي:

- الجمعيات والمؤسسات الاهلية وتخضع للقانون رقم 84 لسنة 2002م.
- الجمعيات والمنظمات الدفاعية والحقوقية وتخضع للقانون رقم 84لسنة 2002م وقانون الشركات المدنية.
- النقابات المهنية وتخضع للقانون 100 وتعديلاته.
- النقابات العمالية وتخضع لقانون النقابات العمالية.
- جماعات الأعمال وتخضع للقانون رقم 84 لسنة 2002م.
- الغرف التجارية والصناعية وتخضع لقانون الغرف التجارية والصناعية.
- المنظمات العربية والأجنبية وتخضع لبرتوكلات مع وزارة الخارجية.[2]

ويمكن لنا أن نعرضها بشكل من التفصيل كالتالي:

1- الجمعيات والمؤسسات الأهلية: تعرف الجمعيات من قبل غالبية الباحثين على أنها: " تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح والتي تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية وتعتمد في تمويلها على تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع أو من جهات أجنبية كما أنها قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها في إنجاز أهدافها غير السياسية "،[3] ينظم عمل تلك المنظمات قانون وتخضع له ويتم الإشراف عليها من قبل جهة إدارية محددة من قبل الدولة، ويمكن تحديد ملامح الجمعيات الأهلية والتي تُعرف أحيانًا في السياق المصري بالمنظمات التطوعية الخاصة فيما يلي:

– أنها تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ولعضوية الأفراد فيها، وهي من هذه الزاوية تختلف عن الطرق الصوفية التي كانت أسبق تاريخيًا من حيث النشأة حيث

[1] محمد العجاتي ، " قراءة في قانون الجمعيات الأهلية: إجهاض جديد للإصلاح " . مجلة الديمقراطية ، العدد 65 ، 2016/12/27 .
[2] سحر إبراهيم دسوقي ، مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير . د م ن : الهيئة العامة للاستعلامات ، د س ن ، ص 25 .
[3] ناهد عز الدين ، المجتمع المدني . على الموقع الالكتروني
http://djelfa.info/vb/showthread.php?t=72166 ، 2016/12/25 ، على الساعة 19:49 .

يعود تاريخ نشأتها إلى القرن الثاني الهجري، في حين تعود نشأة الجمعيات الأهلية في مصر إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

– أنها تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية، وبالتالي فهي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفي بعض الأحيان سياسية.

– أنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي، باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة، كما أن العائد لا يُوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس إدارتها وإنما يُوجه لدعم النشاط.

– تتبنى الجمعيات أهداف ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات في نفس الوقت وفقاً لطبيعة اللوائح المنظمة لها.

– تخضع الجمعيات (وذلك في مرحلة تاريخية لاحقة) إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها، وإلى إشراف جهة إدارية محددة، ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة.[1]

ويمكن لنا أن نقوم بالتمييز بين تلك الجمعيات الأهلية كالتالي:

أ– **الجمعيات الخيرية:** وهي تلك الجمعيات التي تهدف إلى توفير وتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها لذوي الحاجة لها ومن أمثلتها منظمات الوقاية الصحية وفصول محو الأمية والعيادات الطبية والمساهمة في بناء المدارس ودور العبادة.

ب– **الجمعيات التنموية:** وظهرت تلك الجمعيات كتحول في فكري في الجمعيات الأهلية من مفهوم العمل الخيري إلى مفهوم العمل التنموي حيث عملت على النهوض بالفئات المهمشة وتمكينها ودعمها بالمهارات اللازمة والكافية لتؤهلها من المشاركة في المجتمع والانخراط في الحياة العامة ومنها تطوير العشوائيات ومشروعات القروض الصغيرة والتوعية بضرر عمل الأطفال ومحاولة الحد منه وهي التي تتولى تطوير وتمكين القدرات السياسية والاجتماعية وغيرها لمن هم بحاجة إليها.[2]

[1] أمجد الجباس ، مفهوم المجتمع المدني . على الموقع الالكتروني
http://www.academia.edu/12004639 ، 2017/02/11 ، على الساعة 21:21 .
[2] محمود مختار قنديل ، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر . على الموقع الالكتروني
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314 ، 2017/07/27 ، على الساعة 22:17 .

ج- الجمعيات الحقوقية والدفاعية: وهي عبارة عن مجموعة من الجمعيات والمنظمات التي تنشأ من أجل الدفاع عن قضية معينة مثل قضايا حماية البيئة وقضايا حقوق الإنسان، وتعد من أحدث أجيال منظمات المجتمع المدني وأكثرها قدرة على مساءلة المسؤولين.[1]

د – منظمات ثقافية متنوعة: كالجمعيات الأدبية واتحادات الكتاب والفنانين وجمعيات الشعر والقصة والرواية....وكذا منظمات تأهيل وتدريب ومحو الأمية للكبار وغيرها.[2]

ويظهر جليّا التطور الكمي لأعداد الجمعيات الأهلية كذلك القفزات الكبرى في أعدادها خلال السبعة أعوام الماضية، حيث بلغ عددها 47،580 جمعية وفقًا لإحصائيات 2017، في حين كانت 30214 جمعية في عام 2010 ، أي بزيادة تتجاوز الـ 50% ،[3] وقد تركزت غالبيتها في مجالات العمل الخيري والرعائي والمساعدات الاجتماعية، حيث تشير البيانات إلى أنها موزعة على تنمية المجتمعات المحلية بواقع (17247 جمعية) 36.3% من إجمالي الجمعيات لعام 2017، وتأتي في المرتبة الثانية الجمعيات العاملة في مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية بواقع (13361 جمعية) 28.1%، وقد جاءت الجمعيات العاملة في مجال المساعدات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بواقع 24.5% (11651 جمعية)، وبالنسبة لنشاط الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، فقد بلغ عددها نحو 239 جمعية، ويأتي في ذيل القائمة الجمعيات العاملة في مجال التنمية السكانية، ورعاية المسجونين، والتنظيم والإدارة، والدعم الفني وتطوير القدرات، وتمكين وتأهيل الشباب، والدفاع الاجتماعي، حيث بلغ مجموعهم 149 جمعية،[4] وهو ما يؤكد استمرار نفس الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي وعدم القدرة على إحداث تطور نوعي باتجاه العمل التنموي الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات الأهلية ومكونات المجتمع المدني، بمعنى أن هذا التطور الكمي لم يتوافق معه تطور نوعي في تغليب الفلسفة الداعمة لبناء مجتمع مدني قوي، يتجاوز حالة الهشاشة والضعف التي أبرزتها المرحلة الانتقالية، كما لم يعكس هذا التطور رغبة حقيقية من جانب طرفي العلاقة الدولة والمجتمع المدني في تصحيحها وإيضاحها بالقدر الذي يسهم في تجاوز أزمة الثقة والانتقال إلى مرحلة الشراكة والتعاون.

---

[1] ليلى بن حسين ، " دور المجتمع المدني في تفعيل حقوق الانسان وحرياته " . رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة عباس فرحات – سطيف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010) ، ص 39 .

[2] عزيزة عتروس ، مرجع سابق ، ص94 .

[3] أيمن السيد عبد الوهاب ، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور . على الموقع الالكتروني http://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx ، 29/07/2017 ، على الساعة 14:05 .

[4] نفس المرجع .

2- النقابات المهنية: يتواجد في مصر 24 نقابة مهنية والتي تشترط في عضويتها ضرورة الاشتغال بمهنة معينة مثل التعليم والفن ..الخ، ومن منظور الديناميات السياسية والتفاعلات التي شهدتها النقابات المهنية والذي امتد إلي معارضة النظام السياسي في بعض قراراته وممارستها، وهنا وفي إطار طرح الدور السياسي الذي يتخطى الدور المهني للنقابة المهنية- مهم الإشارة إلي القانون 100 وتعديلاته للنقابات المهنية، والذي سعي إلي تحجيم الدور السياسي لبعض القوي الاجتماعية والسياسية لكنه في الوقت ذاته أدي إلي تعثر الممارسة الديموقراطية وعدم إجراء الانتخابات في بعض النقابات المهنية،[1] فبعض هذه النقابات لها دور هام في بناء الوعي المصري والتأثير الإيجابي على الحياة الاجتماعية وبخاصة لأعضائها وبعضها كان له دور سياسي مشهور مما دفع الحكومة المصرية لوضع بعضها تحت الحراسة كنقابة المهندسين، وأبرز النقابات الظاهرة هي نقابة الأطباء ولجنتها للإغاثة ونقابة الصحفيين، وهناك العديد من النقابات الفرعية التي تؤدي دورا هاما داخل بيئتها الفرعية وكان من أهم ما تمخض عن أحداث الثورة بخصوص هذه النقابات في يوم 30 جانفي 2011 اجتماع النقابات المستقلة التي تم إنشاءها قبل الثورة وهى نقابة العاملين بالضرائب العقارية – نقابة أصحاب المعاشات- نقابة الفنيين الصحيين- نقابة المعلمين المستقلة مع الهيئات والمجموعات المستقلة الممثلة للعاملين في المواقع الصناعية – معلنين عن الشروع في تأسيس أول اتحاد عمالي مستقل وهو الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.[2]

3- النقابات العمالية: توجد بمصر 23 نقبة عمالية ويقوم التنظيم النقابي للعمال على شكل هرمي، تتكون قاعدته من "اللجان النقابية" وتتمثل قمته في الاتحاد العام لنقابات العمال، أما مستويات التنظيم فهي اللجان النقابية للعاملين في المنشآت، ثم النقابات العامة على المستوى القومي للصناعة أو النشاط الاقتصادي، وفى الدورة النقابية 2001 -2006 بلغ مجموع اللجان النقابية 2320 لجنة تضم نحو 07 ملايين عامل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والإنتاجي والخدمي، ويقودها 21 ألف قيادة نقابية، فضلاً عن وجود اتحادا محليا على مستوى المحافظات، ويضم التنظيم النقابي أضخم عضوية على مستوى المجتمع مقارنة بالأحزاب والنقابات المهنية.[3]

[1] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .
[2] أحمد محمد مصطفى ، حياة اليعقوبي ، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات . القاهرة : فريدريش إيبرت ، 2015 ، ص 15 .
[3] سحر إبراهيم دسوقي ، مرجع سابق ، ص 38 .

وكنتيجة للأدوار الكبيرة التي قامت بها النقابات العمالية التي ساهمت بشكل كبير في قيام ثورة جانفي 2011، أيضا ونتيجة لضغوط منظمة العمل الدول شهد تاريخ 12 مارس 2011 عقد وزير القوى العاملة مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا مع " جوان سومافيا " مدير عام منظمة العمل الدولية الذي حضر في زيارة إلى مصر، وقدما خلال المؤتمر الصحفي بيانًا بشأن الحريات النقابية في مصر الذي صدر موقعًا بتوقيع الوزير ومدير عام المنظمة، وقد اعتبر هذا البيان وقتها إيذانًا ببدء عهد جديد للممارسة النقابية في مصر، وقد نص البيان على خطة وزارة القوى العاملة بشأن الحريات النقابية ومن أهم ما جاء فيها كالتالي:

– الاعتراف الكامل والتام بحق العمال في إنشاء وتكوين نقاباتهم والانضمام إلى النقابات التي يختارونها.

– الاستقلال التام لنقابات العمال في شأن أمورها الداخلية ووضع لوائحها والتصرف في أموالها واختيار قياداتها.

– حق النقابات العمالية في تكوين اتحادات فيما بينها والانضمام إلى الاتحادات الدولية.

– استقلال النقابات عن الجهة الإدارية (وزارة القوى العاملة والهجرة) التي ستقوم من الآن فصاعدًا بتلقي أوراق النقابات وحصول النقابة على إيصال بالإيداع وعلى الإجراءات اللازمة كي تتمتع النقابة بالشخصية المعنوية وتمارس عملها.

وقد حرك هذا الإعلان المياه الراكدة في الحركة العمالية المصرية فقد تأسست مئات النقابات المستقلة في مصر.[1]

4– جمعيات رجال الأعمال: تعرف جمعيات رجال الأعمال على أنها "مجموعة منظمات إرادية لها هيكل مستقل ذاتيًا عن الحكومة، تضم أعضاء يجمعهم الاهتمام بالسياسة الاقتصادية بالسياسة الاقتصادية، وتعبر عن مصالح أعضائها، بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام في أنشطة تنموية مساندة ".[2]

وقد نشأت تلك الجمعيات نتيجة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أتبعتها مصر في بداية السبعينات من القرن الماضي وكان أولها المجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال عام 1975م ثم جمعية رجال الأعمال المصريين عام 1977م ثم شهدت الثمانينيات والتسعينيات تأسيس جمعيات أخرى،

[1] أحمد محمد مصطفى ، حياة اليعقوبي ، مرجع سابق ، ص 19 .
[2] عزيزة عتروس ، مرجع سابق ، ص 97 .

من أهمها : غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في1981 ، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية في 1983، ثم سلسلة من الجمعيات تضم رجال الأعمال في المدن الجديدة، أعقبها تأسيس جمعيات مماثلة لأول مرة في المحافظات، ثم تأسيس جماعات لسيدات الأعمال، وتنامى أعداد هذه الجمعيات وأنماطها في العقدين الأخيرين وبلغ عددها 97 جمعية وفقا لإحصاءات عام 2007 وعدد اعضاء رجال الاعمال الموجودين بها نحو 15000 عضو ،[1] وهذه الجمعيات بطبيعة لوائحها وأنظمتها الأساسية تضم الشريحة العليا من رجال الأعمال، ورؤساء مجالس الإدارات في كبرى الشركات والبنوك وقطاع الأعمال، وقد تمكنت هذه الجمعيات اعتماداً على نوعية أعضائها وآليات عملها من التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وصياغة التشريعات من خلال اللجان المشتركة مع الحكومة، وعضوية عدد من رجال الأعمال في مجلس الشعب، واتسم تحرك هذه الجمعيات بالتنسيق والانسجام، بالنظر إلى قلة عدد الأعضاء وتجانس مصالحهم، كما اتسم بالفاعلية في علاقتهم بالحكومة.[2]

5- غرف التجارة والصناعة: وتمثل هذه الغرف التجارية والصناعية القاعدة العريضة من التجار ورجال الصناعة في كل مجالات النشاط التجاري أو الصناعي، بعكس جماعات رجال الأعمال التي تقتصر عادة على الشرائح العليا من رجال الأعمال، وتضم الغرف التجارية والصناعية ما يقرب ثلاثة ملايين عضو وتعكس مصالح القاعدة العريضة من أصحاب الأعمال، خاصة من ينتمون للطبقة المتوسطة والعضوية هنا إجبارية وشرط لممارسة المهنة، والغرف التجارية لا يتسم تكوينها الاجتماعي والاقتصادي بالتجانس وهو ما يفتح الباب لتضارب المصالح، كما إنها تتسم بقدر من الاستقلالية، وهو ما يفتح الباب لكبار رجال الأعمال وهم أيضاً أعضاء الغرف لتأسيس منظماتهم الخاصة ، ويرجع هذا الحجم الكبير للعضوية إلى الطابع الإجباري لعضويتها، حيث يعتبر الانضمام إليها بمثابة شرط لممارسة النشاط وفتح السجلات ، وهو ما يميز هذه الغرف أيضاً عن جماعات رجال الأعمال التي يتوفر فيها عنصر الإرادية في التكوين والانضمام.[3]

وتعرّف الغرف التجارية على أنها: " هي الهيئات التي تمثل المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات الحكومية "، ويعود إنشاء المصالح أول غرفة تجارية في الاسكندرية إلى عام 1880، ويوجد في

[1] محمود مختار قنديل ، مرجع سابق .
[2] سحر إبراهيم دسوقي ، مرجع سابق ، ص ص 39 - 40 .
[3] محمود محمد رياض عبد العال ، مرجع سابق .

مصر 26غرفة تجارية بواقع غرفة بكل محافظة باستثناء محافظة الأقصر،[1] أما بالنسبة للغرف الصناعية فإنه يوجد 16 غرفة تعمل تحت مظلة اتحاد الصناعات المصرية وتتمثل هذه الغرف أنشطة القطاعات الصناعية في مجتمع الأعمال المصري، وتعمل الغرف ككيان استراتيجي من أجل تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية في القطاعات التي يضمها اتحاد الصناعات، هذا بالإضافة إلى توفير الأدوات التي من شأنها تسهيل الاستثمار الصناعي، وبشكل عام شهدت أنشطة غرف التجارة والصناعة المصرية حيوية كبيرة مع إتباع مصر لسياسات التحرر الاقتصادي وهو ما كان أحد آثاره إنشاء الغرف التجارية المشتركة مع دول أجنبية، والتي يقوم بعضها بأنشطة تفوق أنشطة الغرف المحلية مثل الغرفة التجارية المصرية – الأمريكية، وإلى جانب هذه التنظيمات المندرجة تحت مظلة المجتمع المدني يمكننا أن نحصي منظمات أخرى نذكر منها: – الحركات الاجتماعية.

- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر المستقلة " غير التابعة للدولة".
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.[2]

المبحث الثالث: تاريخ منظمات المجتمع المدني المصري مع المنح والمساعدات الأجنبية

على المستوى الحكومي تعتبر مصر من أكثر الدول النامية التي تحصل علي منح وقروض أجنبية أشهرها المنحة الأمريكية التي تبلغ 600 مليون دولار سنوياً، والمنحة الأوروبية لتحديث الصناعة وتبلغ 250 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلي خمس اتفاقيات مع المفوضية الأوروبية وحصلت مصر بموجبها علي 221 مليون يورو خلال 2006م فقط، وهناك اتجاه عدد من الدول إلى إرساء قوانين داخلية واستراتيجيات خاصة بالمنح والمعونات يتم توجيه جزء كبير منها لتمويل مؤسسات المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي حالة مصر، على سبيل المثال اقتطعت الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من

[1] محمود مختار قنديل ، مرجع سابق .
[2] سحر إبراهيم دسوقي ، مرجع سابق ، ص 42 .

المعونة الاقتصادية لمصر وتم توجيهها مباشرة إلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن مصادر أمريكية رسمية تنفي ذلك .[1]

أما على مستوى منظمات المجتمع المدني يعتبر تقديم المنح والمساعدات الأجنبية عادة قديمة فهذه جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر من أقدم الجمعيات الأهلية في مصر حصلت سنة 1947 على دعم من شركة قناة السويس الفرنسية يقدر بـ 500 جنيه مصري وهو مبلغ ضخم بمقياس ذلك الوقت، كما حظيت الجماعة طول الفترة ما بين هذا الوقت وحتى التسعينيات من القرن الماضي بعطايا عربية خليجية عديدة، وتوقف الدعم بسبب رفض الجماعة مواجهة الغزو العراقي للكويت عربيا ودوليا، وجاء البديل مكانها حركات الإسلام الراديكالي والمتمثلة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد المصريتين، واستمرت العطايا الخليجية لعدد من الجمعيات الأهلية من أبرزها جمعية أنصار السنة المحمدية.[2]

كما يعتبر عاما 1991 و1992 بداية زحام منظمات المجتمع المدني على المنح والمساعدات الأجنبية سواء قديمة النشأة أو الحديثة ، ولقد دخلت الحكومة المصرية اللعبة بإنشائها الصندوق الاجتماعي للتنمية بمساندة البنك الدولي ومجموعة من المانحين وألحقته بمجلس الوزراء مباشرة سنة 1991م لتخلق قناة رسمية يمر عبرها التمويل الدولي لمنظمات المجتمع المدني، فهو وسيط يخفي مصادر التمويل بإعطائه قروضا للأفراد والجمعيات.[3]

ودفعت هيئة المعونة الأمريكية عام 1991م مبلغ عشرين مليون دولار لدعم هذه الجمعيات والمنظمات، وكانت قد تبنت قبلها مشروعاً ثلاثي المراحل بدأ من عام 1987م وحتى عام 1990م بحجم تمويل قدره خمسة وعشرون مليون دولار لدعم المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية استفادت منه 2019 جمعية أهلية، وكذلك فعلت هيئة المعونة الكندية والاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الدولية،[4] ولقد جاء في أحد الدراسات الميدانية أن الأرقام عام 1994 تشير إلى تقديم الاتحاد الأوروبي إلى معونة تتراوح ما بين 80–100 مليون دولار، كما تشير الدراسة إلى سفارة هولندا في القاهرة باعتبارها أنشط

[1] عبد الفتاح فايد أميمة مجدي ، " منها من يعمل وفق أجندة خارجية.. بعضها لم توفق أوضاعها هل تحولت "منظمات" حقوق الإنسان إلى "سبوبة"؟ " . العالم اليوم ، 2007/05/28 .

[2] عبد القادر شهيب ، أسرى المال السياسي :التمويل الأجنبي السري لمنظمات مصرية . القاهرة : دار قطاع الثقافة ، 2012 ، ص ص 49 – 50.

[3] سناء المصري ، تمويل وتطبيع: قصة الجمعيات غير الحكومية . القاهرة: سينا للنشر، 1998 ، ص 101 .

[4] أحمد إبراهيم خضر ، سقوط المثقفين في بئر التمويل الأجنبي . على الموقع الالكتروني http://www.alukah.net/culture/0/27888 ، 2017/07/27 ، على الساعة 02:46 .

السفارات في التعامل مع المنظمات الأهلية قد خصصت 5% من ميزانية المنح لدعم المنظمات الأهلية، وقد بلغت هذه النسبة عام 1994 حوالي 17 مليون دولار، كذلك تشير الدراسة إلى مؤسسات بعينها تعمل في مصر تخصص نسباً كبيرة من ميزانياتها ومؤسسة فورد الأمريكية التي تخصص 60% من ميزانياتها.[1]

ويدّعي عمر عفيفي أنه منذ عام 2005 شارك أكثر من عشرة آلاف مصري في برامج حول "الديمقراطية وإدارة الحكم" تم تمويلها بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمعهد القومي الديمقراطي للشئون الدولية والمعهد الجمهوري الدولي المرتبط بالحزب الجمهوري الذى يرأسه السيناتور جون ماكين، هذا البرنامج الذي استحدث سنة 2004م والذي خصصت له واشنطن 20 مليون دولار سنويا من المساعدات الاقتصادية المصرية تقتطع لصالح منظمات المجتمع المدني وتم الاتفاق مع السلطات المصرية على وضع قواعد تنظم هذا التمويل،[2] أما عيداروس القصير فقد ذكر في دراسة غير منشورة أن وزارة الخارجية الأمريكية دعت عام 1998 حوالي 2300 من المصريين لبرنامج تدريبي للترويج للديمقراطية. وفى عام 2007 أصبح ذلك الرقم 47300 شخصا وفي عام 2008 بلغ عدد الذين شاركوا في نشاطات مختلفة من هذا النوع في مصر أو الولايات المتحدة 148700 مصريا وذكر ذلك في مقالة الباحثة الروسية آنا فارفو لوميفيا بعنوان " أداة أمريكا: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "،[3] وبلغ عدد الجمعيات التي حصلت علي تمويل أجنبي في هذه السنة 401 جمعية من إجمالي 26 ألف جمعية أهلية في مصر.[4]

ورصد تقرير لوزارة التعاون الدولي حصول نحو 109 منظمات غير حكومية مصرية وأمريكية على نحو 175 مليون دولار كمساعدات وإعانات مالية في إطار برنامج الديمقراطية والحكم خلال الفترة من 2005 إلى 2011، ومن بين هذه المنظمات 37 منظمة غير حكومية أمريكية و59 منظمة غير حكومية مصرية، بينما هناك حوالى 13 منظمة غير حكومية لم تعرف السلطات المصرية هويتها وجنسيتها وموقفها القانوني، وقد استأثرت المنظمات الأمريكية غير الحكومية بالقسط الأكبر من هذه

[1] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، مرجع سابق .
[2] عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ، ص 55 .
[3] أحمد عبد الحليم حسين ، التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية المصرية وصناعة الديمقراطية والثورات على الطريقة الأمريكية . على الموقع الالكتروني
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=1872 ، 2017/02/18 ، على الساعة 19:36.
[4] فاطمة محمود مهدي ، " شبهة التمويل الاجنبي للجمعيات الاهلية " . الأهرام اليومي ، 2010/03/15 .

المساعدات المالية، وهنا يبرز دور منظمتين، المعهد الجمهوري التابع للحزب الجمهوري الأمريكي، حيث حصل المعهد على نحو 22.9 مليون دولار، بينما حصل المعهد الديمقراطي التابع للحزب الديمقراطي الذى ينتمى إليه أوباما على نحو 20.6 مليون دولار خلال السنوات من 2005 إلى 2011.[1]

ولقد صرحت السفيرة الأمريكية في مصر بقيام المخابرات الأمريكية بتمويل عدد من منظمات المجتمع المدني في مصر منذ ثورة جانفي 2011م، وقالت إن 600 منظمة مصرية طلبت تمويلاً لأنشطتها بحجة دعم الثورة وحماية المصالح الأمريكية في مصر، وبلغ عدد المنظمات والجمعيات التي استفادت من الدعم 215 جمعية ومنظمة ،كما كشفت على إجراء ورشة عمل وتدريب لبعض هذه المنظمات بمحافظة الأقصر في جنوب مصر في الفترة من 15 مارس إلى 7 جوان من عام 2011، وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأنشطة تكون مريبة في كثير من الأحيان لما تثيره من مخاوف حول ارتباطها بجهات مخابراتية،[2] مما نتج عنه أزمة جديدة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني عرفت بالقضية 173 وسوّقت إعلاميا بقضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني والتي تمّ على إثرها مهاجمة عدة منظمات حقوقية مصرية وأجنبية ومصادرة جميع ممتلكاتها ومتابعة 43 شخص من بينهم 19 أمريكيا.[3]

ويذكر أن عدد الجمعيات التي تعمل في ظل القانون رقم 32 لسنة 1964 نحو 17 ألف جمعية ولكن بعد اقرار قانون 84 لسنة 2002 أصبح عدد الجمعيات الأهلية عام 2009 في حدود 32 ألف جمعية بزيادة سنوية نحو 1300 جمعية أهلية وفي عام 2008 بلغت الجمعيات التي حصلت على تمويل أجنبي 401 جمعية من إجمالي 26 ألف جمعية أهلية في مصر ووصل عدد الجمعيات الأهلية الآن إلي أكثر من 30 ألف جمعية.[4]

وحدث هجوم تمويلي على منظمات المجتمع المدني في مصر بعد الثورة خصوصا من جانب المؤسسات الأمريكية والخليجية، وتشير بعض المصادر الموثوقة أن التمويل الأمريكي الذى صرف بعد الثورة بلغ نحو 88.074 مليون دولار وهو أكبر من التمويل الأمريكي الذى صرف في هذا المجال على

[1] إبراهيم جاد ، " جواسيس المجتمع المدني في مصر " . جورنال مصر ، 2016/01/31 .
[2] عادل عامر ، التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي المصري ، على الموقع الالكتروني http://www.safsaf.org/word/2013/aug/146.htm ، 2017/06/17 ، على الساعة 17:48 .
[3] وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان ، مرجع سابق ، ص 06 .
[4] أشرف عبد اللطيف ، بالأسماء 215 جمعية ومنظمة مصرية حصلت على تمويل أمريكي بعد ثورة 25 يناير . على الموقع الالكتروني http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=1871 ، 2017/06/05 ، على الساعة 22:25 .

مدار السنوات الست الماضية والذى بلغ 87.5 مليون دولار، وحصلت المنظمة العربية للإصلاح الجنائي لصاحبها محمد زارع على أكثر من اثنين مليون دولار، كما حصلت جمعية كاريناس على 155.73 مليون جنيه منها 79.625 مليون جنيه في نوفمبر 2010 ونحو 76.109 مليون جنيه في شهر فبراير 2011.[1]

وقد رصدت لجنة الحقائق حول التمويل العربي وبالتحديد الخليجي التي شكلتها حكومة شرف حصول سيدة من أسوان على 48 مليون جنيه، واستفادت جمعية أنصار السنة المحمدية على 181,7 جنيه من مؤسسة الشيخ عبد الله بن محمد آل ثاني القطرية، و144.4 مليون جنيه من جمعية إحياء التراث الاسلامي الكويتية، أما مؤسسة محمد علاء مبارك حصلت على 86,2 مليون جنيه من الامارات وسلطنة عمان،[2] وظهر في القاهرة وسطاء وسماسرة لإتمام صفقات التمويل وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن 14 منظمة في مصر حصلت على تمويل يقدر بملايين الدولارات، كما أن إحدى المنظمات حصلت على 3 ملايين دولار لتسويق المرشحين لرئاسة الجمهورية،[3] وهناك أربع هيئات دولية مانحة بدأت في تقديم التمويل الأجنبي لدعم دور منظمات المجتمع المدني المصري خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر منذ ثورة 25 يناير هذه الجهات الأربع هي: وكالة التنمية الأمريكية بالقاهرة ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالقاهرة ووكالة التنمية الأمريكية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالقاهرة لتمويل برامج التوعية السياسية ومراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة وتدعيم دور الإعلام والنشطاء والمدونين من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز صحافة المواطن وحرية واستقلالية الإعلام.

في الوقت نفسه رصدت وكالة التنمية الأمريكية 65 مليون دولار لتمويل أنشطة المنظمات الأهلية المصرية المسجلة بوزارة لتضامن الاجتماعي والشركات غير الهادفة للربح التي تعمل في مجال العمل الأهلي وحقوق الإنسان والتنمية والبيئة وذلك لمدة عام ينتهي في أول مارس القادم.

كما رصد الاتحاد الأوروبي 8 ملايين يورو لدعم المنظمات الأهلية المصرية المهتمة بتدريب المراقبين المحليين علي أعمال مراقبة الانتخابات، بينما رصدت هيئة المعونة الألمانية 6 ملايين دولار لدعم الإعلام وتدريب النشطاء من الشباب علي شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها في صحافة

[1] إبراهيم جاد ، مرجع سابق .
[2] عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ، ص ص 63 – 64 .
[3] فهمي هويدي ، مرجع سابق .

المواطن وتدريب الصحفيين وزيادة مهاراتهم في مجال الاعلام وأعلنت منظمة فريدم هاوس عن توفير منح مالية صغيرة للمنظمات المصرية حديثة النشأة التي تعمل في مجال العمل الأهلي خلال السنوات الأربع الماضية وحددت المنحة الواحدة بمبلغ 15 ألف دولار في مجال العدالة الاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان، كما أعلنت هيئة المعونة السويدية والاسترالية ومؤسسة المستقبل بمنطقة الشرق الأوسط عن توفير منح صغيرة للمنظمات المصرية ذات الخبرة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتوعية الانتخابية وتدعيم المشاركة السياسية وتعزيز دور المرأة والإعلام والمواطنة ما بين 15 و25 لف دولار.[1]

وكما قال فهمي هويدي في مقالة له منشورة بجريدة الشروق بتاريخ 2011/8/16: " إن هذه المنظمات صارت في بعض أنشطتها وأفكارها وتوجهاتها تؤدى دور المستشرقين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين "،[2] فقد قامت بعض المنظمات المدنية المصرية بإعداد برامج ومشروعات جديدة للتنفيذ وارسالها للهيئات الدولية المانحة وفقا لاحتياجات المجتمع المصري وأولويات المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر بعد الثورة واهتمام المنظمات على طرح أجندة وطنية مصرية قابلة للتنفيذ، وفي حالة موافقة الجهات المانحة عليها ستقوم باتخاذ الإجراءات التنفيذية لتطبيقها وارسالها لوزارة التضامن الاجتماعي المشرفة على الجمعيات الأهلية للحصول على موافقتها عن تلقي المنح الأجنبية وتنفيذ تلك المشروعات .

ويأتي المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر على رأس الهيئات والمجالس التي تحصل على منح دولية مباشرة لأنشطته وتتراوح بين 30 و35 مليون جنيه سنويا وفقا لتقديرات وزارة التعاون الدولي التي حددت أهم الجهات المانحة له وتشمل هيئة المعونة الأمريكية والمعونة الإسبانية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة واليونسكو ومفوضية حقوق الإنسان بالإضافة إلي ما يحصل عليه من تمويل سنوي لرواتب العاملين من مجلس الشوري وتبلغ 370 ألف جنيه شهريا وتقدر بنحو 5 ملايين جنيه سنويا إلي قيام مجلس الشوري بطباعة جميع التقارير السنوية وقام مجلس حقوق الإنسان منذ أيام بإرسال عدة مقترحات لتنفيذ مشروعاته الجديدة في مجال تدريب المراقبين التابعين للجمعيات الأهلية وتدريب الاعلاميين والصحفيين وتمويلها من البرنامج الانمائي والاتحاد الأوروبي والمعونة الأمريكية، وتلقي ردً مبدئي من إدارة الديمقراطية والحكم الرشيد بالبرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالقاهرة.[3]

[1] أشرف عبد اللطيف ، مرجع سابق .
[2] أحمد عبد الحليم حسين ، مرجع سابق .
[3] أشرف عبد اللطيف ، مرجع سابق .

المبحث الرابع: مخاطر المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني في مصر

هناك مجموعة من الإشكاليات والمعوقات يمكن أن يحدثها الاعتماد على المنح والمساعدات الأجنبية لتمويل منظمات المجتمع المدني يمكن أن نوجزها كالآتي:

– **الإشكالية الأولى:** إن التمويل الأجنبي من خلال المنح والمساعدات يحمل عادة "أجندته الخاصة" التي تتكون من جملة من المفاهيم الأساسية التي يسعى إلى تعزيزها، فهذه المفاهيم ظهرت في مجتمعاتها انعكاساً لتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي خاص بها، وتلبية لحاجات مجتمعاتها وهو أمر قد لا نجد له مردوداً مباشراً في الحالة المصرية. علاوة على أن قدرة المجتمعات الغربية بدوائرها الأكاديمية ومؤسساتها البحثية على إفراز مفاهيم جديدة أسرع من وتيرة استيعاب مجتمعات الدول النامية لها وهو ما يؤدي إلى إغراق المجتمعات المحلية في مفاهيم متلاحقة دون استيعاب أو تحليل كاف لها.

– **الإشكالية الثانية:** ترتبط بالإشكالية الأولى وتدور حول التعميم في عملية توظيف المفاهيم القادمة من المجتمعات الغربية في حين أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية وهذا يتطلب جهداً من الهيئة المانحة والمنظمة المتلقية للدعم بهدف تمصير المفاهيم الغربية ومحاولة ربطها بالسياق المجتمعي السائد.

– **الإشكالية الثالثة:** وتتعلق بالهيئة المانحة حيث يتولى مهام الإدارة والإشراف على عملية تقديم المنح التمويلية في بعض الحالات جهاز إداري تحكمه اعتبارات فنية/ إدارية أكثر من الاعتبارات التنموية.

– **الإشكالية الرابعة:** وتتعلق بالهيئة المتلقية التي في أحيان كثيرة تكون غير مؤهلة تنظيمياً أو مؤسسياً لتلقي الدعم وهو ما يدفعنا للتكيف مع الاعتبارات التي تطرحها هيئة التمويل وقد ينتهي الأمر إلى أحداث تكيف "نظري" على أوراق المشروع دون أن ينعكس ذلك على تنمية الحالة المؤسسية فعلياً، وهناك نماذج لمنظمات لم تشهد تطوراً أساسياً حقيقياً وربما تتهدد بعضها بما يشبه "الانتكاسة" عقب انتهاء التمويل.[1]

– **الإشكالية الخامسة:** تكمن إشكالية التمويل بالنسبة لغالبية المنظمات العاملة في مجال الدفاع والدعوة في أن التمويل الخارجي هو المصدر الرئيسي، ويترتب على ذلك إشكالية استمرارية المشروعات التي تتبناها المنظمة، وأيضاً قدرتها على التخطيط لعدة سنوات في المستقبل.

[1] ناهض محمود أبو حماد ، مرجع سابق ، ص 45 .

– **الإشكالية السادسة:** إن الجمعيات التي تقوم بأنشطة دفاعية، خاصة ما يتعلق بمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ودعم القيم المدنية تواجه أزمة حقيقية في تدبير التمويل من المصادر المحلية إذ أن تقاليد "العطاء الخاص " لا تعتبر في صالح المنظمات فالمانحون المحليون يفضلون العمل الخيري والإنساني، وبالتالي يصبح التمويل الدولي هو المصدر الرئيسي المتاح أمام الغالبية العظمى من الجمعيات.[1]

وبالرغم من تزايد مصادر التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني إلا أنه مازال مسألة خلاف من حيث تقييم دوره ومدى تأثيره، فرغم إشارة المنظمات غير الحكومية إلى هذه العلاقة باعتبارها "شراكة إلا أنها في نظر الكثير منها بعيدة عن التكافؤ والمساواة التي توحي بها هذه التسمية، ولذلك تظل هناك أسئلة رئيسية بدون إجابة حول من الذي يحدد أولويات وبرامج ومشروعات التنمية على المستوى المحلي، ويزيد من أهمية ذلك أن الجهات المانحة خاصة الحكومات الأجنبية، تفضل عادة البرامج والمشروعات التي تسفر عن نتائج ملموسة وسريعة، ومن ثم فهي تركز بشكل رئيسي على المشروعات الاقتصادية في حين تفضل المنظمات الأهلية المشروعات ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تمكين الفقراء واستيعاب المهمشين وتغيير الواقع الاجتماعي.[2]

ومما لاشك فيه أن أهم مؤشرات فعالية المجتمع المدني هو استقلاله المالي عن كل شكل من أشكال السلطة السياسية والاقتصادية داخلية كانت أو خارجية وأي استفادة له من التمويل كيفما كان حجمه ومصدره يسيء إلى استقلاليته، فأينما يوجد تمويل رسمي أو أجنبي توجد شروط يفرضها الممولون وأهداف غير معلنة يسعون إلى تحقيقها. وغالبا ما نجد منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية تخضع لتلك الشروط بغية الحصول على موارد مالية لأنشطتها. كما أنها أصبحت تفضل القيام بالأنشطة التي تمولها الجهات الرسمية أو الأجنبية في مجالات مثل: حقوق المرأة، ومشاكل الهجرة، والإرهاب، والشباب،... بدل القيام بأنشطة تستهدف الاستجابة للحاجيات المحلية لهذه البلدان. وهو ما يجعل هذه الجمعيات مجرد آليات لتنفيذ المخططات الاستراتيجية للأجهزة الحكومية والدول الغربية، وبالتالي لم يعد

[1] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 120 .
[2] محمود محمد هلالي ، قضايا التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية . على الموقع الالكتروني http://www.swmsa.net/art/s/1882 ، 2017/06/04 ، على الساعة 09:53 .

المجتمع المدني سلطة مستقلة تقف بين الفرد والدولة للحد من تعسفات السلطات العمومية وحثها على الاستجابة لحاجيات المواطنين.[1]

ومن المشاكل النابعة من قضية التمويل وفقاً لما جاء على لسان بعض هذه الجمعيات أن مشروعاتها تبدأ أو تتدفق بناءً على توافر التمويل، مع إمكانية تعرض العاملين في المشروعات لنفس القطاع، وقد أشارت عديد من جمعيات تنمية المجتمع سواء التي تم إعادة إحيائها أو تم تأسيسها حديثاً إلى أن الجمعية تضطر إلى التخلص من العاملين مع انتهاء المشروع، بينما يصبح على مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي البحث عن مشروعات جديدة قابلة للتمويل ومصادر جديدة، وعادة ما يُحدث هذا الوضع شعوراً عميقاً بعدم الأمان، مع غياب القدرة على تراكم الخبرة المتعلقة بتطوير الجمعيات التي تخدم المجتمعات المحلية، هذا بينما تعرضت استمرارية وتراكم الخبرة المؤسسية للتهميش لصالح توفير الخبرة في مجال إدارة المشروعات.[2]

وعلى الرغم من أن بعض المشروعات التي جاءت عبر هيئات دولية أو محلية والتي استهدفت جمعيات تنمية المجتمع باعتبارها قنوات للقيام بمشروعات وبرامج محددة (مثل تنظيم الأسرة، برامج القروض إلخ) قد أثارت بعض النشاط التطوعي أو غير التطوعي، من أفراد المجتمع المحلي المهمومين بتطوير مجتمعهم، إلا أن هذه التدخلات ظلت تركز على المشروع المقدم، بدلاً من تحديد احتياجات المجتمع، ومساهمة المجتمع في إيجاد الحلول والمساعدة في بناء المؤسسات التي يحتاج إليها المجتمع.[3]

كما يمكننا تعداد مجموعة أخرى من المشاكل ارتبط ظهورها بتدفق المنح والمساعدات الأجنبية على منظمات المجتمع الدني في مصر نذكر منها:

– النسبة الأكبر لمشكلات ما بعد المنحة هي مشكلات متعلقة بما يخص المنظمة الأهلية في ظهور العمالة المؤقتة بعد المشروع وضعف الرواتب و الاستغناء عن بعض العاملين بالمنظمة وتعثر المقترضين وتوقف عدد منهم عن السداد مما يؤثر على موارد المنظمة بالسلب، والاحتياج المستمر لتلك المشروعات الممولة أجنبيا لتعويض تلك السلبيات الخاصة بالمنظمة مما يوضح مظهر أخر من مظاهر التبعية من المنظمات الأهلية إلي مشاريع التمويل الأجنبي وهيئاته ووكالاته ومنظماته الأجنبية المختلفة.

[1] رشيد بن بية ، مخاطر التمويل الأجنبي والرسمي لمنظمات المجتمع المدني . على الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=225390 ، 2017/07/08 ، على الساعة 20:36 .
[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 120 .
[3] محمود محمد هلالي ، مرجع سابق .

– انخفاض كفاءة المنظمة الأهلية بمجرد انتهاء المشروع الممول أجنبيا، ويزيد من خطورة ذلك التأثير هو عدم وجود خطة من المنظمة الأهلية للاستغناء عن التمويل الأجنبي في ظل حالة من التبعية المطلقة لمنظمات وهيئات التمويل الأجنبي.

– المشكلات التي تواجه منظمات التمويل الأجنبية يتضح تركزها في نظرة أفراد المجتمع لها وتحفظهم على أنشطة التمويل الأجنبي ، بجانب مشكلات متعلقة بالأمن والقانون إلا أن سبل مواجهة المنظمة الأهلية تلك المشكلات لم يرتقي بالمنظمات الأهلية وإنما أكد على الارتباط والتبعية من المنظمة الأهلية إلى منظمات التمويل الأجنبية ، حيث يتضح انحصار تفكير المنظمات الأهلية في القدوم في المشروع الممول أجنبيا دون اعتبار لأثر ما يقدم على التنمية في المجتمع.

– المنظمات الأهلية ليس ليها بدائل نهائيا في حالة رفض الممول الأجنبي للمشروع المتقدم إليه مما قد يدل على انعدام رؤية العمل الأهلي وعدم الاقتناع بدوره في التنمية في المجتمع لأنه لا يثابر على تقديم مشروعات تنموية في المجتمع .

– من خلال عرض طرق معرفة المنظمات الأهلية لمنظمات وهيئات ووكالات التمويل الأجنبية يتضح أن طرق معرفة منظمات التمويل الأجنبي هي عن طريق علاقات شخصية بين مسئولين من المنظمة الأهلية سواء مجلس الإدارة أو المدير مما يثير تساؤل عن كيفية إدارة المنحة الممولة أجنبيا القائمة منذ بدايتها على علاقات بين بعض الأشخاص.

– يتضح أن المنظمات الأهلية ليست لديها خطة تنموية معينة تنوي تنفيذها من خلال أنشطة ومشاريع معينة وتستعين بذلك بمنظمات تمويلية أجنبية.

– أسباب نجاح المشروعات الممولة أجنبيا لدى مسئولي المنظمات الأهلية فيما يخص الجوانب المادية القوية ومبالغ المنح الأجنبية الكبيرة المقدمة من جهات التمويل الأجنبية مما يؤكد على ضعف قدرات المنظمة الأهلية أمام مبالغ المنحة الأجنبية من ذلك يتضح غياب التأثيرات الايجابية للمشروعات الممولة أجنبيا علي عملية التنمية في المجتمع.[1]

[1] مصطفى متولي عمران ، دور التمويل الاجنبي للمنظمات الأهلية في عمليه التنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية مقارنة لبعض المنظمات الأهلية في الريف و الحضر . على الموقع الالكتروني https://alwafd.org ، 22/02/2017 ، على الساعة 08:33 .

– إن مشروعات التمويل الأجنبي لا تقدم خدمات ومشروعات وأنشطة وبرامج للسيطرة على مشكلاتهم المجتمعية الأساسية، بل إن مشروعاتها أغلبها تقليدي تقدمها أجهزة وهيئات حكومية.

– أسباب الفشل المتعلقة بالمستفيدين من خلال رفض ثقافة أبناء المجتمع لما يقدم من تلك المشروعات الممولة أجنبيا والحكم المسبق عليها لعدم اهتمامها بالمشاكل الأساسية ، وربطها بالمسيحية وعدم تقبل ما يقدم منها من مشروعات ، وحتى القروض يتضح تعثر كثير من المقرضين في سداد تلك القروض مما قد يدلل علي العديد من أسباب الفشل التي يراها أبناء المجتمع.

– مجالات التنمية المقدمة من الجهات التمويلية الأجنبية تهتم بقضايا جزئية ولا ترتقي إلي مجالات تنموية تؤثر بشكل ايجابي على المشكلات الحقيقية والأساسية والضرورية لأفراد المجتمع للوصول بالمجتمع لحالة التنمية.

– انعدام وجود أي دور لمشروعات التمويل الأجنبي تسهم من خلاله في حل المشكلات الأساسية والمؤثرة في عملية التنمية في المجتمع كما أكد مسئولي المنظمات الأهلية .

– أكد مسئولو المنظمات الأهلية حالة التبعية من المنظمة الأهلية إلي جهات التمويل الأجنبي من خلال أن رغبتهم في الحصول علي تمويل أجنبي لمنظماتهم الأهلية ليس بغرض القضاء على مشكلات أساسية تعوق عملية التنمية في المجتمع، وإنما بغرض دعم المنظمة ماليا فقط سواء كان هذا بدعم مباشر للمنظمة أو من خلال أي مشروع أو نشاط آخر ممول أجنبيا تستفيد منه المنظمة الأهلية بأي شكل .[1]

لذلك يعتبر التمويل الدولي آلية للتجسس وتتبع مواقف الفاعلين داخل الدول من سياسات الدول الأوروبية، ذلك أن أهداف الممولين الأجانب وإن كانت تتقاطع مع أهداف المنظمات المحلية، كما تقول المنظمات المستفيدة من التمويل الأجنبي، تنطوي على مخاطر استراتيجية كبيرة من أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي تمولها من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول واستغلالها اقتصاديا وسياسيا وبشكل يضر بمصلحة الدول التي تستفيد منظماتها من التمويل الخارجي، لهذا أصبحت العديد من تلك الجمعيات دون وعي بعد انخراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة وبتكاليف أقل.

[1] المرجع السابق .

أما المخاطر النفسية فتتجلى في تلاشي قيم التطوع وهدم الروح الجماعية التي كانت هي دعامة المجتمعات العربية، وهي نفس القيم التي كانت محركا لمقاومة الاستعمار أثناء الاحتلال. والنضال السياسي من أجل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان فيما بعد، فبعض منظمات المجتمع المدني العربي لم تعد تؤطر المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بل تؤطرهم في كيفية البحث عن الممولين وطرق وضع المشاريع مما حول المجتمع المدني من قوة إبداعية واقتراحية ومعارضة ومنتقدة إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة.[1]

المبحث الخامس: المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني المصري بين مؤيد ومعارض

لقد أصبحت المنح والمساعدات أحد الآليات العالمية التي تتشكل في إطارها العلاقات الدولية بين مانح ومستقبل، تلك العلاقة التي يدور حولها جدل مستمر على كافة المستويات وبين مختلف المتخصصين والمتعمقين حول مدى ضرورة الاعتماد على التمويل الخارجي، فهناك آراء مؤيدة لإنشاء علاقات دولية للحصول على تلك المساعدات من منطلق أن الدول النامية لا تستطيع أن تواجه تعثراتها الاقتصادية بمفردها ولذا لابد من وجود عون دولي، لها خاصة وأنها لا تمتلك القدرة على إدارة مواردها واستثمارها بشكل جيد، والآخرون هم المعارضون لعملية التمويل والذين يرون أنه شكل من أشكال السيطرة والهيمنة الجديدة التي تنتهجها الدول المتقدمة لصياغة العلاقة بينها وبين الدول النامية بشكل جديد، وعلى أي حال تظل قضية التمويل الأجنبي من القضايا الشائكة التي تتجاوز في مضمونها مجرد الالتزام بقواعد القانون كما هو الحال بالنسبة لحظر العمل بالسياسة لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون، أما مسائل التمويل فهي أكثر تعقيداً بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالية مثل حدود تأثير هذا التمويل على القرارات الداخلية وارتباطه بمسألة السيادة في مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة إلى غياب التكافؤ في الحصول عليه والذي يشير بدرجة ما إلى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل، ولقد انقسمت الآراء حوله إلى ثلاث فرق مؤيد وآخر معارض وثالث يتحفظ ويترشد نعرضها فيما يلي:[2]

[1] رشيد بن بية ، مرجع سابق .
[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ص ، 126 – 127 .

1- الآراء المؤيدة للحصول على المنح والمساعدات الأجنبية

تكمن آراء المؤيدين لضخ المنح والمساعدات لبرامج التنمية الموجهة للدول النامية في أن الغاية تبرر الوسيلة ، فمن أجل تحقيق هدف نبيل لا ضرر من غض النظر عن بعض سلبيات التمويل كما يمكن تقديم بعض التنازلات للجهات الممولة مقابل إنجاز برامج عمل ومشاريع وأهداف هذه المؤسسات، التي بطبيعتها تحتاج للتمويل ، وفى ظروف مصر الاقتصادية الحالية فإن كثير من التمويل يجب أن يأتي من الخارج وإلا توقف نشاط الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرعاية الصحية والتمويل متناهي الصغر ورعاية الأسرة والفقراء وغير ذلك من الأغراض التي تخدم ملايين المحتاجين في مصر وتسد فجوة كبيرة في قدرة الدولة على تنمية التنمية الاجتماعية.[1]

فلجوء هذه المنظمات للتمويل يعتبر أمراً طبيعياً في ظل محدودية الموارد المتاحة، خاصة وأن الحكومة غير مستعدة لتحمل أعباء التمويل نظراً لمحدودية مواردها من جهة؛ ولأن نشاطاتها هي نشاطات أهلية من جهة أخرى، مع العلم بأن المجتمع يعزف عن تمويل مثل هذه الأنشطة في كثير من الأحيان، فضلاً عن ذلك أن العالم في ظل العولمة أصبح قرية صغيرة، المعلومات فيها متاحة للجميع حيث لم يعد هناك ما يمكن إخفائه، ومن ثم فإن التمويل الموجه لخدمة المواطنين مسموح به في جميع أنحاء العالم، في حين التمويل المحظور هو فقط التمويل السرى أو الموجه للنشاط السياسي، كما أن الحكومات ذاتها تعتمد على التمويل الأجنبي.

هذا ويؤكد آخرون على أنه لا يمكن لمانح أن يرغم حكومة وطنية على أن تتقبل الأموال أو الشروط المتعلقة بالمساعدة، وأن أوضاع الدولة الفقيرة المثقلة بالديون لا يمكن أن تلقى اللوم على الدول المانحة أو غيرهم من المقرضين، وإنما لابد أن تتحمل الحكومات العاجزة شيئاً من المسئولية إذا كانت عناصر السيادة العليا هي مسئوليتها وأنها لا تمانع من تقبل فكرة التمويل.[2]

كما أن المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات الفنية بما لديها من إمكانيات تدريبية، تساعد على إعطاء الفرص لأفراد المجتمعات النامية لاكتساب الخبرات المتخصصة، ولا شك أن هذا يولد الشعور بالثقة بالنفس، مع استمرار هذه العملية، حيث أن الكثير من سكان هذه المجتمعات سوف تتخلص من أساليبها التقليدية في الفكر والسلوك، وسوف تدرك متطلبات التخطيط الاجتماعي.

[1] تامر عبدالحميد محمد مرتضى ، مرجع سابق .
[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 112 .

بالإضافة إلى هذا فإن الجهات المتلقية تتعامل مع الجهات المانحة على أساس الأغراض أو الأهداف المعلنة، لذلك فتلاقى المصالح قد يكون سبباً مهماً في تقديم التمويل، فضلاً عن أن الاتفاقيات التي تحصل الجمعيات بمقتضاها على التمويل الأجنبي هي اتفاقيات وضعتها الحكومة المصرية وصدق عليها مجلس الشعب، كما أن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (84) لسنة 2002 يسمح للجمعيات الأهلية بتلقي التمويل الأجنبي بشرط الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة.[1]

أما عن تدخل المانحين في شؤون الجهات المتلقية للتمويل فيدلل فريق المؤيدين على عدم التدخل من وجهة نظرهم في الشؤون الداخلية وما يرميهم به أنصار الفريق المناهض لهذا التمويل بضرب مثال حي من وجهة نظرهم في مدى التزام المنظمات بقضايا شعوبها ومواطنيها واتضح من هو المشكوك في تمويله المنظمات أم الحكومات مشيرين إلى أنه على الرغم من الضغوط والتهديدات الأمريكية بالانسحاب أو وقف مخصصات الأمم المتحدة أو تمويل المؤتمرات الدولية إلا أن موقف المنظمات غير الحكومية لم يتزحزح.[2]

ويأخذ على هذا الاتجاه القول بأن الغاية تبرر الوسيلة في إشكالية قبول التمويل هي في حد ذاتها خاطئة ، لأن قبول المنظمة للتمويل وقبولها للتنازل عن بعض أهدافها وجزء من رسالتها سيؤدي لفقدانها مصداقيتها حيث أن المواطنين لن يأتمنوا تلك المنظمة على تحقيق أهدافهم، وأيضا قبول التمويل وتقديم تنازلات في المقابل سيؤدي إلى تبعية المنظمة للممول وستصبح أهداف الممول هي أهداف المنظمة ، كما أن المنظمة لن تضمن أن يظل الجزء الذي لم تتنازل عنه من أهدافها ورسالتها مستقلا ، فسعي المنظمة للحصول على التمويل بأي وسيلة سيؤدي الى فقدان استقلالية ما تبقى من أهدافها .[3]

2- الآراء المعارضة للحصول على المنح والمساعدات الأجنبية

أما المناهضون لفكرة الحصول على المنح والمساعدات الأجنبية أو الفريق على الطرف الآخر وعلى رأسهم منظرو فكرة " التبعية " يرون أن الدول الفقيرة تحتل موقع الدول الأقل نمواً بسبب علاقاتها بالدول الصناعية المتقدمة ومن ثم فإن "العون" يسهم في الاختراق الثقافي والاقتصادي، ومهما يكن حجم العون فإنه لا يقارن بتدفق رأس المال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وما يؤكد ذلك تلك الدعوة التي

[1] محمود محمد هلالي ، مرجع سابق .
[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 113 .
[3] تامر عبدالحميد محمد مرتضى ، مرجع سابق .

تتبناها بعض الدول الغنية والتي أطلق عليها "تجارة لا عون" حيث اعتبرت هذه الدعوة بمثابة دعوة لمزيد من تماسك سياسات الدول المانحة ووكالات العون الدولية.

كما تعد حالة التمويل أكثر تعقيداً بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالمية مثل حدود تأثير التمويل الأجنبي على القرارات الداخلية، وارتباطه بمسألة السيادة الوطنية في مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة إلى غياب التكافؤ في الحصول على هذا التمويل، والذي يشير بدرجة ما إلى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل.

بالإضافة إلى ذلك فإن المصلحة الشخصية الاقتصادية أو السياسية للجهات المانحة تلعب دوراً مهماً في صياغة أشكال التعاون التنموي ثنائي الأطراف، حتى أنه قد تؤثر هذه المصلحة على التوجه التنموي ذاته مما يؤثر عملياً على برامج التنمية في الدول المستقبلة للعون، وعادة ما يكون ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة ذاتها، الأمر الذي يضع التوجه نحو العون دائماً محور شك وريبة.[1]

وهناك من يرى أن ربط التمويل بتدخل الوكالات الدولية يساهم في زيادة أضعاف الدول المتلقية للمعونة، بل أن التدخل المستمر للوكالات الدولية في صناعة القرار الوطني يزيد من اعتماد الدول على هذه الوكالات، كما يضعف المؤسسات الديمقراطية وتتسمر دورة الانهيار.

وترى "رؤوفة حسن" أن مؤسسات التمويل عادة ما تؤثر على جوهر السيادة الوطنية للدولة المتلقية عندما تسعى إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في أجندة العمل في تلك المؤسسة الوطنية.[2]

ويشير رأي آخر إلى أن المنح والقروض الميسرة يصرف جزء منها على إقامة ندوات ومؤتمرات للترويج لهذه المنح وللمتحدثين من الدول المانحة وفي طباعة كتيبات مكلفة للحديث عن المنحة ونتائجها وخطواتها ودراسات جدوى تقوم بها مكاتب الدول المانحة ، الأمر الذي يترتب عليه تصرف غير رشيد في عوائد تلك المنح.

ويدلل أنصار هذا الفريق على آرائهم بقولهم أن التمويل الأجنبي إن كانت مخاطره معروفه في علاقات الدول ببعضها مما يفضي إلى التبعية في بعض الأحيان، فإن مخاطره على المؤسسات

[1] محمود محمد هلالي ، مرجع سابق .
[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 115 .

والمنظمات المحلية أفدح وأخطر، لأن من يدفع فهو يدفع وفق أجندته الخاصة التي حددها واستراتيجية يريد تحقيقها، وأهداف يبتغى الحصول عليها، تتمثل في تسويق أنماط من القيم والأفكار والسلوكيات، واختراق المجتمع المقصود، وإعادة تشكيل نسيجه الوطني، وخريطته الطائفية والسياسية والجيوسياسية، وكذلك مرور بتوظيف مراكز الأبحاث والتنمية المحلية، لتقوم بعملية الرصد والتحليل الدقيق لتطورات الحالة السياسية والاجتماعية المحلية تحت ستار البحث العلمي، مقابل مبالغ طائلة وهى وظيفة تأكد أن الذى يقوم بها إلى وقت قريب مكاتب خاصة ملحقة بأجهزة استخبارات دولية.[1]

أما على صعيد تمويل المنظمات المدنية فهناك من يؤكد على أن إشكالية التمويل تتركز في أن العلاقة بينها وبين الجهات المانحة تتميز بعدم التكافؤ في علاقات القوى بينهم، باعتبار المنظمات المدنية الوطنية منظمات تفتقر للجانب المالي ولذا فإن وضعها كمتلقية للمساعدة يكرس فكرة عدم التكافؤ بينهما، ولذا قد ترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة سلوكيات معينة بين المنظمات المانحة والمتلقية، فيما يتعلق بمن له الحق في تحديد الأهداف والأولويات وفي حق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة وتسجيل النواقص والأخطاء، ومع ذلك فقد ثبت في كثير من الأحيان فشل المشروعات التي قدمتها المنظمات الدولية، بسبب اختيار المنظمة المانحة لمشروعات ليست لها علاقة بالواقع اليومي أو الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وكثيراً ما تعبر الجمعيات الوطنية عن وعيها بالتناقض بين ما تكفله الجهات المانحة من حرص على أن تتوافر للجمعيات الوطنية إمكانيات المشاركة والاستقلالية والاعتماد على الذات، وبين ما يستخدمون من آليات للسيطرة على العلاقة.[2]

كما أن الاتكال على المنح والمساعدات الأجنبية يؤدي إلى تلاشي قيم التطوع وهدم الروح الجماعية التي كانت هي دعامة المجتمعات العربية وهي نفس القيم التي كانت محركا لمقاومة الاستعمار أثناء الاحتلال والنضال السياسي من أجل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان فيما بعد، فبعض منظمات المجتمع المدني العربي لم تعد تشجع المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بل تشجعهم في كيفية البحث عن الممولين وطرق وضع المشاريع ، مما حول المجتمع المدني من قوة إبداعية واقتراحية ومعارضة ومنتقدة إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة.[3]

[1] المرجع السابق ، ص 116 .
[2] محمود محمد هلالي ، مرجع سابق .
[3] تامر عبدالحميد محمد مرتضى ، مرجع سابق .

ومن بين المخاوف التي يمكن أن تجعل من التمويل أمراً محفوفاً بالمخاطر كونه موجها لتعزيز المشاركة السياسية والقيم الديمقراطية فهو موجه لتنمية اتجاه واحد دون مراعاة الاتجاهات أو الجوانب الأخرى الموجودة في الدولة والتي تحتاج إلى تنمية مثل حل مشكلة البطالة ودعم الاستثمار والتنمية الصناعية وغيرها، فأصبح العمل الأهلي يمثل نوعاً من التدريب السياسي أو شبه السياسي وهو ما يثير القلق أحياناً خصوصاً عندما تتجاوز الغايات حدود الاهتمامات الفئوية بحيث لا تبدو هناك خطوط فاصلة بين الحياة السياسية والأهداف الاجتماعية، ولذا لا يجب أن نستهين بالعمل الأهلي حيث أنه لا يقف عند الحدود الاجتماعية والثقافية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الحياة السياسية ومستقبلها أحياناً.[1]

وإجمالاً يمكن القول بأن مسألة الحصول على التمويل تتأثر بالاستراتيجيات والأهداف المعلنة للجهات المانحة للدعم، بل وتتأثر بخطط العمل والأولويات والأنشطة المقترحة من قبل صناديق التمويل الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية وتتأثر فرصة الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية. بالإضافة إلى ذلك فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم، وفي كثير من الأحيان يرتبط ذلك بشروط عديدة منها الحصول على موافقة الجهات الرسمية، ومنها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وإمكانية تنفيذها، وحتى طريقة عرضها حسب المخططات المقبولة، ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل ومنها مطابقة النوعية للأنشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف و أولويات الجهة الممولة.

ويؤخذ على الاتجاه المعارض رفضه للتمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني بشكل قاطع دون وجود انتقائية ، حيث كان على المعارضين أن يوضحوا ما هو شكل التمويل الذى يجب رفضه؟ هل هو التمويل في شكل منح مالية أم التمويل العيني الذى يكون في شكل خبراء واستشاريين؟، ولم يضحوا ممن يمكن أخذ التمويل؟ هل من جهات رسمية مثل منظمات الأمم المتحدة أم من جهات غير رسمية كالشركات متعددة الجنسيات أو الدول؟ وعندما رفض هذا التمويل فلماذا لم يقترح حلول بديلة لحصول منظمات المجتمع المدني على التمويل؟.[2]

[1] محمود محمد هلالي ، مرجع سابق .
[2] تامر عبدالحميد محمد مرتضى ، مرجع سابق .

3- آراء فريق الوسط:

أما فريق المنتصف وهو فريق الحذر والترشيد فله فلسفته وآراؤه الخاصة حيث يرى أن موضوع منح مساعدات خارجية لمنظمات المجتمع المدني قد حظي بجدل حاد طوال السنوات الماضية نظراً للمخاطر والحساسيات العديدة التي ينطوي عليها، حيث خضع الموضوع لتأثيرات البيئة السلبية للواقع السياسي والثقافي الراهن في مصر والذى يتميز بحدة الانشطار الأيديولوجي والثقافي والاتهامات المتبادلة والتي وصلت إلى حد الطعن في المصداقية والوطنية والزعم بتهديد الأمن القومي، غير أن حصيلة الجدل والصخب الإعلامي كانت سلبية في معظمها، إذ لم يتوصل النشطاء والخبراء والعاملون في مجالات العمل الأهلي إلى مبادئ عامة وضوابط موضوعية رشيدة على التمويل الأجنبي، وبحيث تتضمن هذه الضوابط قواعد عامة مثل الشفافية والمحاسبية وغيرهما، مع التأكيد على أهمية الوعي بمخاطر الاعتماد على المساعدات الآتية من الخارج في القيام بأنشطة وبرامج العمل الأهلي وخصوصاً في قضايا معينة مثل الدفاع عن حقوق الإنسان وحريات الفكر والإبداع والمرأة والطفولة، إذ أدى هذا الاعتماد عملياً إلى ركون معظم جمعيات ومراكز البحوث والمعلومات الناشطة في هذه المجالات إلى التمويل الأجنبي الذى تأتى غالبيته من منظمات غير حكومية أوروبية غربية وأمريكية، وعدم الاكتراث بتوفير قنوات دعم وطنية بديلة للتمويل الأجنبي.[1]

وينطلق أنصار فريق الوسط من أن المعونة الدولية لم تحل جميع المشكلات بل أنها خلقت مشكلات أخرى حيث تنبعث الشكوى من جانب المانحين والمستفيدين معاً: الأولون ينتقدون الإسراف وعدم الفاعلية والآخرون يستنكرون عودة الاستعمار في صورة أكثر دهاءً، وكثيراً ما يكون الطرفان محقين فمن السذاجة الاعتقاد بأن المعونة الدولية لا تخدم سياسة الدولة المانحة، ولا يعنى هذا أنها لا يمكن أن تكون مفيدة ولا ضرورية في بعض الحالات خاصة وأنها بسب القصور الإداري والفساد لا تصل إلى أولئك الذين ينبغي أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين منها أي الشعب لا الطبقات الحاكمة.

كما يؤكد أنصار هذا الفريق على أن الحل في هذه القضية هو أن يكون المجتمع قادراً على تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية، ويرى أنصار هذا الفريق أنه لابد للحكومات في الدول النامية أن

[1] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 122 .

تبحث لتمويل هذه الجمعيات المحلية عن آلية بعيداً عن التمويل الأجنبي مثل إيجاد صندوق خدمة للمنظمات غير الحكومية يمول من حصيلة أنشطة معينة وطنية صرفه.

كما يفضل الاستفادة من هذا التمويل الأجنبي ومن موارده مع عدم إهمال أهدافه الخاصة وأن يتم التعامل مع المنظمات الموثوق في توجهاتها وأهدافها والذين أثبتوا أنهم يعملون وفقاً لموجهات إنسانية وليس من وراء ستار حكومات أو دول بعينها وأنه لا يوجد لديهم أجندة يحاولون فرضها على مجتمعنا وأنهم يعملون من أجل التنمية فقط ليس لشيء غيرها.[1]

ولأن هناك دائماً وأبداً احتمالات إساءة استخدام هذا التمويل الأجنبي فلابد من وجود ضوابط ومحددات على التمويل من أهمها الحصول على موافقة مسبقة من جهة حكومية مختصة للحصول على منحة محددة أو لفترة زمنية تستغرقها عملية تدبير التمويل، ومن ضمن القيود أيضاً حق المانحين في المحاسبة والمراجعة والتأكد من أن الإنفاق قد اتجه للأغراض المتفق عليها، كما يقترح آخرون أن مخاطر وحساسيات التمويل تستوجب مواجهاتها بطريقة ديمقراطية وحضارية بأن يتولى الفصل في الموضوع أو تقرير طبيعة التمويل الخارجي وأنواعه، وطبيعة الجهات المانحة، جهاز قومي يضم في عضويته ممثلين لوزارات الشئون الاجتماعية والعدل والداخلية من جهة ومندوبين عن الجمعيات الأهلية إلى جانب ممثلين للجهاز المركزي للمحاسبات حتى تتوافر ضمانات ممكنة للحياد والموضوعية، ويؤكد أنصار هذا الجانب إلى أهمية وضرورة إعطاء مساحة أكبر للشفافية في التعامل مع قضية التمويل سواء في جانبه الرسمي أو المدني، داخلياً أم خارجياً وخاصة الأخيرة لما يصاحبه من تركز في أنشطة معينة من العمل الأهلي عادة ما تثير أحاديث غير موثقة ومبالغاً فيها عن شبهة التدخل الأجنبي، فضلاً عن أهمية التعرف على الوزن النسبي لكل من التمويل المحلي والتمويل الخارجي في تنشيط قطاعات معينة من العمل الأهلي، وبمعنى آخر أن التمويل لا يمثل في حد ذاته نقطة سلبية أو مبرراً للإدانة المستقبلية، ولكن جملة الظواهر السلبية التي تحيط به وقلة أحياناً انعدام الشفافية في التعامل معه، وبعض الممارسات الخاطئة من قبل عدد من المسؤولين على بعض وليس كل المنظمات المدنية التي تحصل على تمويل أجنبي بصورة قانونية.[2]

[1] المرجع السابق ، ص 123 .
[2] محمود محمد هلالي ، مرجع سابق .